

تنفيذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية

معطيات رصد ييش دين 2019-2005

وفقاً لمعطيات ييش دين:

- أخفقت الشرطة الإسرائيلية في التحقيق بـ 82% من ملفات التحقيق التي فُتحت بين الأعوام 2019-2005
- 91% من مجمل ملفات التحقيق أُغلقت من دون تقديم لوائح اتهام
- لم تؤدِّ إقامة وحدة الجريمة القومية في الشرطة الإسرائيلية إلى أيّ تحسين على مَرِّ الوقت، لا في جودة التحقيقات الشرطية ولا في نتائجها. 4% فقط من مجمل الملفات التي حُقِّق فيها بين الأعوام 2017-2019 أفضت إلى تقديم لوائح اتهام؛ نسبة الإخفاقات في التحقيقات خلال هذه السنوات بلغت 77%

تشير نتائج التحقيق في الجُنج الأيديولوجية التي يقترفها إسرائيليون في الضفة الغربية على مَرِّ السنوات الـ 15 الأخيرة، إلى أنّ دولة إسرائيل لا تلتزم بواجبها حماية الفلسطينيين في وجه من يسعون لإلحاق الأذى بهم، وهي في واقع الأمر تُبقي الفلسطينيين مكشوفين ومُعَرَّضين لأذى الاعتداءات وأعمال التنكيل.

1 | خلفية: رصد التحقيقات في الجُنج التي يقترفها مواطنون إسرائيليون في الضفة الغربية

يعرض هذا المستند النتائج المُحدّثة الموجودة لدى ييش دين والمتعلّقة بنتائج التحقيقات التي تجريها الشرطة الإسرائيلية في أعقاب ارتكاب مواطنين إسرائيليين -مستوطنين وآخرين- لُجُنج ضدّ فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفّة الغربيّة.

وتُجسّد هذه النتائج حصاد مشروع متعدّد السنوات، وثقت ييش دين في إطاره جُنْحًا ارتكبها مواطنون إسرائيليون ضدّ فلسطينيين أو ممتلكاتهم، وهو يُقدّم المساعدة القانونية لمُتضرّري الجُنج على تقديم شكوى لدى الشرطة الإسرائيلية في حال كانوا يرغبون بذلك. وبعد فتح تحقيق شرطيّ في إحدى الوحدات التابعة للواء "شاي" ("يهودا والسامرة" - اللواء الشرطيّ المسؤول عن تنفيذ القانون في الضفّة الغربيّة)، يقوم طاقم ييش دين بمتابعة الشكوى ويتلقّى المستجذات المتعلّقة بتقدّم التحقيق ونتائجها إلى حين انتهاء الإجراءات القضائيّة في حال فُتحت مثل هذه الإجراءات.

يتحلّى رصد معالجة جُنج الإسرائيليين ضدّ الفلسطينيين في الضفة الغربية بمدلول خاصّ، ينبع من حقيقة أنّ هذه الجُنج يقترفها مواطنو الدولة المحتلّة بحقّ سكان قابعيين تحت الاحتلال، ووفقاً للقانون الدوليّ، يجب على القوّة الاحتلالية حماية أولئك الخاضعين لسيطرتها، هم وممتلكاتهم.¹

تحدث أعمال العنف وإلحاق الأذى بالممتلكات في غالب الأحيان، في مناطق يسعى فيها مواطنون إسرائيليون للاستيلاء على أراضٍ فلسطينيّة والاستيطان فيها. وبهذا تلتئم عدّة جُنج منفصلة يقترفها مواطنون أشخاص مُشكّلةً جسمًا من الجريمة المُمنهجة، الغاية منها ترهيب الفلسطينيين وترويعهم بغية إبعادهم عن أراضيهم، وبالتالي المساعدة في توسيع السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية.² وعليه، فإنّ الغالبية الساحقة من الجُنج التي ترصد ييش دين علاج الشرطة لها، يمكن وصفها بأنّها جُنج أيديولوجية الهدف منها النهب والإضعاف والاستيلاء على الأراضي بالقوّة.

1 لمعاينة إضافية في خلفيّة إنفاذ القانون وإنفاذه في الضفّة الغربيّة، يُنظر إلى ييش دين، "تجاوز القانون: تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين بالضفة الغربية"، 2015، ص 11-13.
2 لمعاينة إضافية في هذه المسألة يُنظر إلى ييش دين، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد، 2013، ص 96-116.

ويمكننا رصد معالجة جهاز إنفاذ القانون للشكاوى المتعلقة بهذه الجُنح، من تفحص مدى قيام دولة إسرائيل بأداء واجبها المنصوص عليه في القانون الدوليّ لحماية الفلسطينيين. وتدُلنا فترة الرصد الطويلة التي تقوم بها ييش دين على أنّ إسرائيل تُخفق في أداء هذا الواجب بشكل منهجيّ، وهي في واقع الأمر تسمح بوجود ظاهرة الجريمة الأيديولوجية في الضمّة الغربية.

العينة

تتطرّق المعطيات الواردة في هذا المستند إلى التحقيقات الشرطية التي فُتحت في أعقاب جُنح ومخالفات اقترفها مواطنون إسرائيليّون ضدّ فلسطينيين بين الأعوام 2005-2019، في المراحل المختلفة ووصولاً إلى قرار جهات التحقيق والادعاء بخصوص مصير ملفّ التحقيق: لائحة اتّهام أو الإغلاق.

يهمّنا القول هنا إنّ الضحايا الفلسطينيين للجُنح التي يقترفها مواطنون إسرائيليّون يمتنعون في مرّاتٍ كثيرة عن تقديم شكوى لدى الشرطة الإسرائيلية، وفي غالبية هذه الحالات لا يُحقّق في هذه الجُنح بنتائج³ ومن الضروريّ أيضاً القول إنّ المعطيات الواردة هنا لا تُجمل نتائج كلّ التحقيقات الشرطية بشبهة ارتكاب مثل هذه الجُنح والتي فُتحت منذ عام 2005، وإنّما تشمل نتائج التحقيق في الملفات الموجودة في الرصد الذي أعدته ييش دين. ومع ذلك، فإنّ المعطيات التي لدينا تُشكّل عينة تراكمية وكبيرة، تُمكننا من التعلّم واستخلاص العبر بما يتعلّق بكيفية معالجة الشرطة الإسرائيلية للجريمة الأيديولوجية التي يقترفها إسرائيليّون في الضمّة الغربية.

ونذكر هنا أيضاً أنّ ملفّات التحقيق المشمولة في عينة ييش دين هي ملفات قدّم فيها طاقم المنظمة العونَ لجهات تنفيذ القانون. نحن نعمل كوسطاء ونربط بين محقّمي الشرطة وبين المُشتكين الفلسطينيين، وحتى أنّنا نقوم أحياناً بتقديم المساعدة في دفع التحقيق قدماً عبر جلب الشهود والمستندات والصور إلى وحدات التحقيق. وعليه، يمكن القول إنّ المعطيات الواردة في هذه العينة تميل بشكل معيّن لصالح جهات التحقيق، قياساً بملفّات أخرى ينعلم فيها وجود جهة خارجية تساعد في التحقيق، على شاكلة ييش دين. مع ذلك يهمّنا هنا التشديد على أنّ ييش دين لا تُشكّل طرفاً في التحقيق الشرطيّ أو في القرار بشأن نتائجه؛ فالطاقم القانوني في المنظمة يتلقّى المستجذات المتعلقة بوضعية التحقيق وبناتججه كمُمثّل للمتضرّرين.⁴

3 في 413 حادثة جريمة أيديولوجية وثقتها المنظمة خلال 2013-2015، ثمة نحو 30% من الضحايا قالوا صراحة إنّهم غير معيّنين بتقديم شكاوى لدى الشرطة الإسرائيلية (ييش دين، يتفادون الشكاوى - حقائق ومعطيات حول امتناع ضحايا مخالفات فلسطينيين تقديم شكاوى للشرطة، 2016). في عام 2016 وثقت ييش دين 113 حادثة، وارتفعت هذه النسبة إلى 42% (ييش دين، ورقة معلومات كانون الأول-ديسمبر 2017: تطبيق القوانين على المواطنين الإسرائيليين في الضمّة الغربية، 2017).

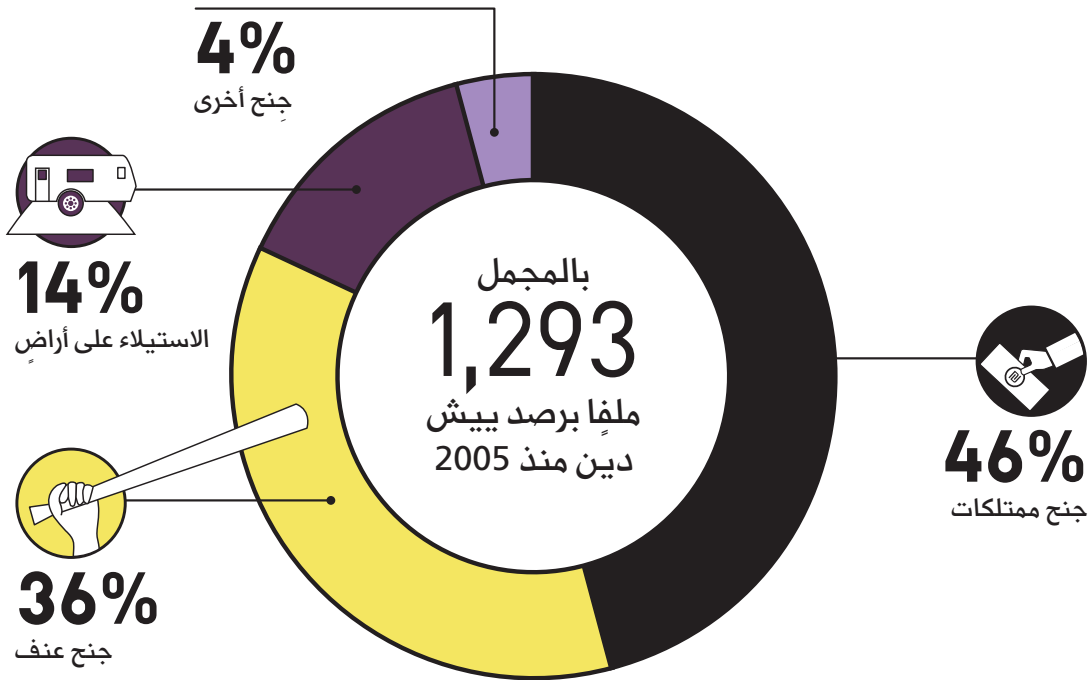
4 المشتكون المعنيون بذلك يُفوضون طاقم ييش دين القانونيّ بتمثيلهم، والحصول على المستجذات المتعلقة بتقديم التحقيق باسمهم.

2 | أنواع الجُنح

تُقسّم بيش دين ملفات التحقيق التي ترصدها وتتابعها إلى أربع فئات، وفقاً لطابع الجُنحة الأساسية في الملف: عنف، أذية ممتلكات، الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية وفئة تشمل الجُنح الأخرى.

من بين مجمل الملفات الـ 1,293 التي ترصدها بيش دين منذ عام 2005، ثمة 36% منها تتعلّق بـ جُنح عنف ارتكبتها مواطنون إسرائيليون ضدّ فلسطينيين، تشمل التهديدات وإلقاء الحجارة والاعتداء وإطلاق الرصاص؛ و46% من الملفات تتعلّق بـ جُنح ممتلكات ومن ضمنها مثلاً حالات إضرار النار والسرقة وإتلاف المزروعات وإتلاف الممتلكات؛ و14% من الملفات تتعلّق بالحالات التي حاول فيها مواطنون إسرائيليون الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية، بطرق مثل تسييج الأراضي ووضع المباني أو منع الوصول إلى الأراضي؛ وثمة 4% من الملفات تنطرق إلى جُنح أخرى لا تقع ضمن إحدى الفئات الثلاث الأتفة، ومنها قتل الحيوانات أو أذيتها، وتدنيس المساجد وجُنح أخرى مختلفة.

ملفات تحقيق فُتحت بين 2005-2019، وفقاً لأنواع الجُنح

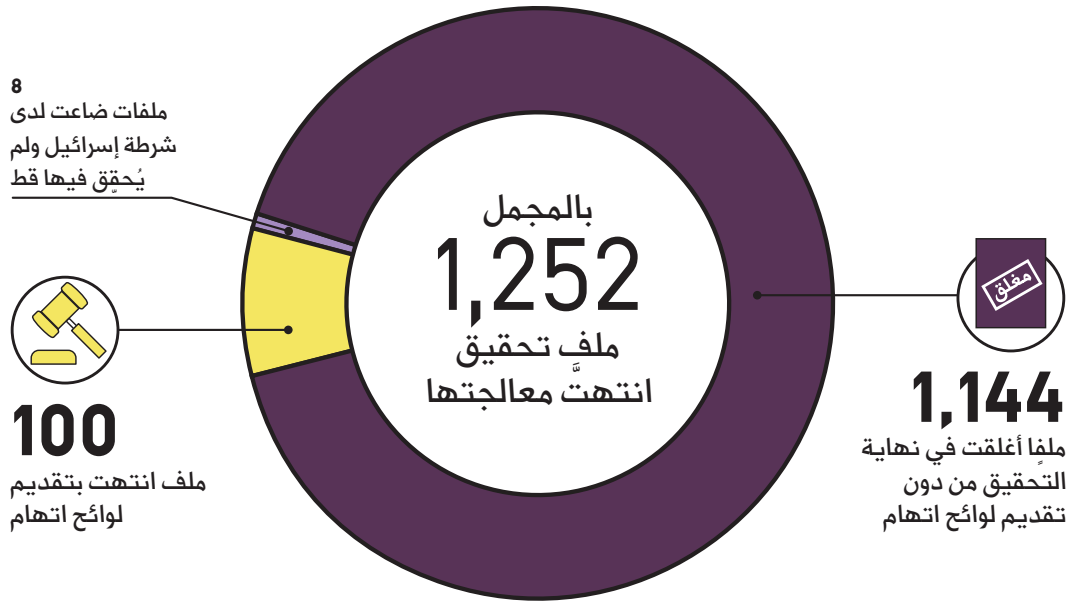


3 | نتائج التحقيق: غالبية الملفات أُغلقت من دون تقديم لوائح اتهام

جرى في إطار رصد بيش دين للأن فحص 1,293 ملفً تحقيق فُتحت منذ عام 2005 لدى لواء "شاي" في الشرطة الإسرائيلية، في أعقاب شكاوى قَدَّماها متضرِّرون فلسطينيون. وما تزال سلطات تنفيذ القانون تعالج 41 ملفًا من بينها، وسيركِّز هذا المستند في نتائج ملفات التحقيق الـ 1,252 المتبقية والتي انتهت معالجتها⁵ ومن بين هذه الملفات:

- 1,144 ملفًا أُغلقت مع انتهاء التحقيق من دون تقديم لائحة اتهام (91% من الملفات).
- لم تُقدِّم لوائح اتهام إلا في 100 ملف (8% من الملفات).
- 8 ملفات ضاعت لدى الشرطة الإسرائيلية ولم يُحقَّق فيها قط⁶.

نتائج معالجة ملفات التحقيق بين السنوات 2005-2019



5 المعطيات الواردة في هذا المستند تمثل المعلومات التي كانت بحيازة بيش دين حتى يوم 10/7/2019، إلا في المواقع التي يرد غير ذلك.
6 في ملف بيش دين 1094/05 محفوظ تصديق بتقديم شكوى، لكن هذه الشكاوى لم يُحقَّق فيها البتة. في ملفات أخرى لم يتلق المشتكون تصديقًا بتقديم الشكاوى، حتى بعد إجراء تحقيق في محطة الشرطة (ملف 1214/06)، وبعد الإدلاء بإفادة في موقع ارتكاب الجنحة ظاهريًا (الملفان 2513/11، 2543/12) أو بعد تقديم شكوى في مراكز التنسيق والارتباط التابعة للإدارة المدنية (الملفات 2583/12، 2564/12، 2620/12، 2625/12).

4 | المسوغات من وراء إغلاق ملفات التحقيق

تحصل بيش دين من جهات تنفيذ القانون على تحديثات تتعلق بوضع ملفات التحقيق، بصفتها مُثلة المشتكين الفلسطينيين في الحالات التي يتطرق إليها هذا المستند، ومن ضمن هذه التحديثات معلومات تتعلق ببيانات حول إغلاق الملف والمُسوغ من وراء ذلك.⁷ وتدخل هذه المستندات إلى قاعدة البيانات التابعة للمنظمة، وهي تُمكن من إجراء رصد ومتابعة لأنماط وتوجهات عمل الشرطة والنيابة، وفي الحالات التي يُغلق فيها ملف التحقيق ويعتقد طاقم بيش دين القانوني أن هناك حاجة لإجراء نشاطات تحقيق إضافية، أو أن الأدلة التي جُمعت كافية لتقديم لائحة اتهام، يُقدّم هذا الطاقم استئنافاً ضد إغلاق ملف التحقيق.

ومن خلال فحص المُسوغات التي وفّرتها الشرطة لبيش دين من وراء إغلاق الملفات التي ترصدها المنظمة، يمكننا الاستدلال بخصوص الملابس التي انتهت فيها معالجة الملفات، والتي تخصّص كما سبق وأسلفنا جنحاً ارتكبتها مواطنون إسرائيليون ضدّ فلسطينيين. ومن بين 1,444 ملفّ تحقيق فُتحت منذ عام 2005 وأغلقت من دون تقديم لوائح اتهام، أبلغت شرطة إسرائيل بيش دين بالمُسوغات من وراء إغلاق 1,139 ملفاً منها:⁸

- 736 ملفاً أُغلقت بمُسوغ فاعل مجهول (64% من مجمل الملفات التي أغلقتها الشرطة)، أي أن الشرطة قرّرت في هذه الملفات وقوع جنحة جنائية، إلا أنها أخفقت في تقضي المشتبهين بارتكاب الجنحة.

في الساعة 6:00 صباحاً من يوم 19 نيسان 2014، خرجت ح.أ. من بيتها الكائن في قرية كيسان مع قطيع الماشية. وقد راقبت نحو 30 رأساً من الغنم والماعز كانت ترعى في المنطقة القريبة من بؤرة أبيي هناحل الاستيطانية. وفي مرحلة معيّنة رأت رجلاً يقترب صوبها ومعه كلب كبير: "عندما رأيته يقترب إليّ مع الكلب هربت مع القطيع (...)» عندما اقترب منّي أطلق الكلب الذي انقضّ عليّ وعلى الماشية وقام «بنفسه» بإلقاء الحجارة علينا (...)» أمسك الكلب بياي، ولكنني استعنتُ بعصا كانت بيدي وبالجمرة وحاولت حماية نفسي وإبعاده عني. عندها أخرج المستوطن مسدّساً وبدأ بتهديدي وقال لي "الآن ستموتين". اعتقدتُ أنني سأموت وبدأت بالصراخ لكن لم يكن أحد في الجوار وأنا لا أحمل هاتماً. مرّت عليّ دقائق صعبة. شعرتُ بأنها نهايتي (...)» تواصل الأمر بين نصف ساعة وحتى 45 دقيقة، وكانت هذه أصعب لحظات حياتي (...)» ومن وقتها أنا لست على ما يُرام وما تزال رجلاي ترتعشان ولا يمكنني النوم في الليل.

قدّمت ح.أ. شكوى لدى الشرطة الإسرائيلية في 23 نيسان، وفي اليوم ذاته أدلت بإفادتها مُعدّدة فيها أوصاف المشتبه بارتكاب الجنحة. ورغم أنها وصفت شكله الخارجي ومكان سكنه، إلا أن الملف أُغلق بذريعة أن الفاعل مجهول في 3 آب 2014، أي بعد نحو ثلاثة أشهر. ووفقاً لمواد التحقيق التي ورت إلى بيش دين، لم تُجر في الملف أي نشاطات تحقيق باستثناء تدوين إفادة المشتكية، وفي 5 تشرين الثاني 2014 قدّمت بيش دين استئنافاً على إغلاق الملف.⁹

قبلت الشرطة بالادعاءات الواردة في الاستئناف وتجدد التحقيق في غضون ثلاثة أسابيع. وقد اقتفت الشرطة أثر المشتبه به، وفي أثناء التحقيق معه الذي استمرّ نحو 10 دقائق، أنكر أيّ ضلوع له في الأحداث المفضّلة في شهادة ح.أ.، وأورد حجة غياب لم تتجشّم الشرطة عناء فحص صحّتها. في يوم 28 أيار 2015 أُغلق ملفّ التحقيق مرّة أخرى، وهذه المرة بذريعة عدم كفاية الأدلة.

- إغلاق 241 ملفّ تحقيق بمُسوغ عدم كفاية الأدلة (21% من مجمل الملفات التي أغلقتها الشرطة)، أي أن الشرطة تقول إن جنحة جنائية قد ارتكبت في هذه الملفات وحتى أنها شخّصت المشتبهين بارتكاب الجنحة، ولكنها أخفقت في جمع وبولرة ما يكفي من الأدلة لمحاكمة أولئك المشتبهين أو مشتبهين آخرين.

7 وردت في سجل أوامر الشرطة تسعة مُسوغات ممكنة لإغلاق ملف تحقيق. ولزام على الشرطة أن تُخبر المشتكي بالسبب من وراء إغلاق ملف التحقيق الخاص به. الشرطة الإسرائيلية، أوامر القيادة المركزية رقم 14.01.01، معالجة شكوى وملف تحقيق، س 3(2)(د) و 5. تاريخ النشر: 1/8/1994.

8 رغم جهود المنظمة لم تفحص الشرطة أمام بيش دين بالمُسوغ من وراء إغلاق 5 ملفات.

9 توجه بيش دين إلى ضابط أعمال الشعب في شرطة لواء الخليل، استئناف على قرار إغلاق ملف مخالفات مرورية خطيرة أحمر (N 14) 179576/14، 5/11/2914، ملف بيش دين 14/3096.

في ساعات صباح يوم الثلاثاء، 20 شباط 2018، خرج زكريا سده، الذي يعمل في منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "شومري مشباط: حاخامات من أجل حقوق الإنسان"، من بيته في قرية جيت بعد أن وصله تبليغ بإخلاء بؤرة أقيطار الاستيطانية¹⁰ شرقي مفترق تـجـوآح-زعترة. وصل سده إلى مطل مجاور وأبلغ الجيش والشرطة عند تشخيصه مجموعة من المستوطنين الذين اعتقد أنهم قد يشكّلون الخطر على الفلسطينيين في المنطقة. عاد سده إلى سيارته وبدأ بالسفر صوب مفترق تـجـوآح-زعترة وفي سيارته كاميرا تعمل على تصوير مسار سيره. لاحظ سده وجود مجموعة من 10-15 مستوطنًا يسيرون على طرف الشارع. عندما اقترب منهم بسيارته، شوهد أحد المستوطنين بوضوح وهو يلقي حجرًا أصاب منتصف الزجاج الأمامي في السيارة. أصابت شظية من الزجاج عينه اليسرى، وجرح في يده اليسرى. واصل سده السير ووصل إلى مفترق تـجـوآح-زعترة، حيث التقى هناك بقوة من حرس الحدود. قام الشرطيون على الحاجز بالتقاط صور لسيارة سده واقتروا عليه تقديم شكوى لدى الشرطة. قدّم سده شكوى في المساء ذاته لدى فريق الجريمة القومية في لواء "شاي".

من خلال معاينة ملف التحقيق الذي حصلت بيش دين على نسخة منه بعد إغلاقه، يتّضح أنّ التحقيق في الحادثة أفضى إلى اعتقال مشتبه به. بعد التحقيق مع المشتبه به ورفضه التعاون مع المحقّق، لم تتخذ أيّ خطوة تحقيق إضافية حتى إغلاق الملف يوم 27 أيار 2018 بمسوّغ عدم كفاية الأدلة. ويأتي هذا رغم أنّ الشريط الذي التقطته كاميرا السيارة أشار بوضوح إلى وجه الشخص الذي ألقى الحجر. وبالإضافة إلى الشريط فقد اشتمل ملف التحقيق على صورة التقطها شرطي في منطقة الحادثة في ذلك اليوم. وكُتب على الصورة اسم الفتى البائن في الصورة، بعد أن تعرّف إليه الشرطي الميدانيّ. وفي الشريط والصورة يظهر على حدّ سواء فتى يرتدي ذات البلوزة وعليها الكتابة نفسها. إلا أنّ الوحدة المحقّقة اعتقدت أنّه من غير الممكن البتّ بما لا يقبل الشكّ بأنّ الفتى الموثّق في الشريط هو الفتى الذي وثّقه الشرطي في الموقع. ولم تُجر مقارنة بين الشريط وبين صور المشتبه به بواسطة أدوات الطب الشرعيّ، رغم أنّ مثل هذه المقارنة كانت ممكنة وكان بوسعها توفير نتائج بمستوى دقة كافٍ¹¹. ويتّضح أيضًا من مواد التحقيق أنّ المشتبه به كان جزءًا من مجموعة فتیان حضروا في الصباح ذاته إلى منطقة بؤرة أقيطار الاستيطانية، ومن ضمنهم ناشط معروف للشرطة وناشطون آخرون يبدو أنّهم كانوا حاضرين أثناء إلقاء الحجر. ورغم كلّ ما تقدّم لم يستدع أيّ واحد منهم للتحقيق. في يوم 29 نيسان 2019 قدّم طاقم بيش دين القانوني استئنافية على إغلاق ملف التحقيق. ولم يصدر للآن قرار بخصوص هذا الاستئناف¹².

- إغلاق 124 ملفًا بمسوّغ غياب الذنب الجنائي (11% من مجمل الملفات التي أغلقتها الشرطة)، أي أنّ الشرطة توصلت إلى الاستنتاج القائل بعدم ارتكاب أيّ جنحة جنائية، أو بأنّ المشتبه الذي عُثر عليه لا علاقة له بالجنحة التي ارتكبت. وقدّمت بيش دين استئنافية في 35 ملفًا منها، لأنّها اعتقدت أنّ تحقيق الشرطة لم يستنفد، وبأنّ الشرطة أخطأت في قرارها إغلاق ملف التحقيق تحت هذا المسوّغ.
- إغلاق 33 ملفًا بمسوّغ غياب المصلحة العامة (3% من مجمل الملفات التي أغلقتها الشرطة)، وثلاثة ملفات أغلقت بمسوّغ أنّ المشتبه لا يقع تحت طائلة العقاب¹³ (0.3% من مجمل الملفات التي أغلقتها الشرطة)، ولف واحد نُقل إلى عناية سلطة أخرى، ولف واحد أُغلق بسبب التقادم.¹⁴

10 بؤرة استيطانية صغيرة أقيمت بجوار مفترق تـجـوآح-زعترة في أيار 2013. المباني التي شُيّدت فيه أزيلت أكثر من مرة ومن وقت الإخلاء المذكور لم تُقم البؤرة من جديد.

11 تنض مذكرة موقف طلبتها بيش دين على التالي: "تشير نتائج الفحص الأولي إلى إمكانية القيام بالمقارنة والتوصل إلى استنتاجات تتمتع بمستوى عالٍ من اليقين". رسالة من أفنير روزنجرطن، مدير معهد الطب الشرعي، إلى المستشار القضائي لبيش دين، إمكانية مقارنة صورة مشتبه بشريط فيديو، 17/4/2019.

12 توجه بيش دين إلى نيابة لواء المركز (جنائي)، استئناف على إغلاق ملف نيابة لواء المركز 1660/18 «مخالفات مرونية خطيرة أحرر 82743»، 29/4/2019، ملف بيش دين 4062/18.

13 وفقًا لأمر الشرطة (ينظر إلى الحاشية رقم 3 أعلاه) فإنّ الحديث يجري عن حالات ثبت فيها أنّ المشتبه أو المتهم لا يتحمل مسؤولية جنائية بسبب سنّه (دون سن الـ 12) أو بسبب وضعه النفساني.

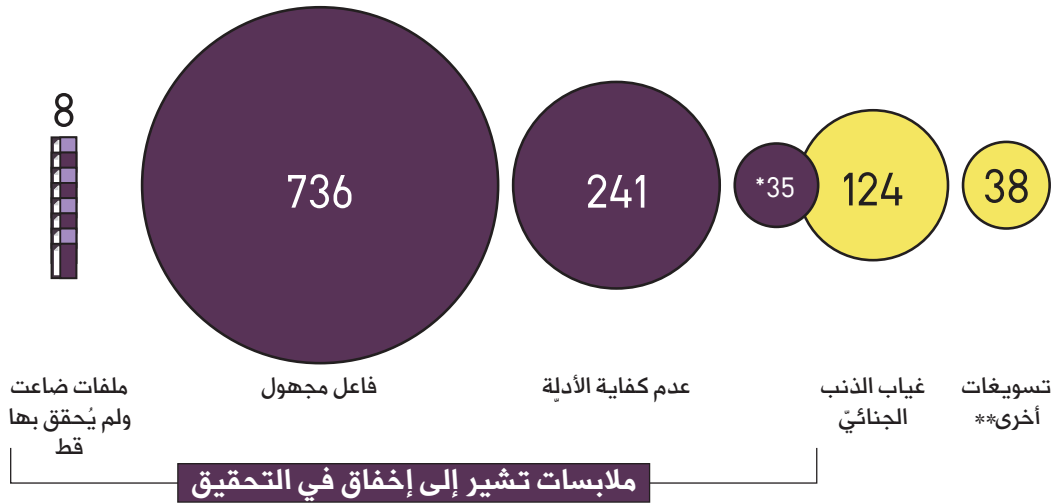
14 في يوم 20/6/2015 أعتدي على فلسطيني من سكان الخليل أثناء توثيقه لاعتداء مجموعة من المستوطنين على فلسطيني آخر. أُغلق التحقيق في هذا الملف يوم 15/11/2015 بمسوّغ التقادم. قدّمت بيش دين استئنافية على إغلاق الملف باسم المشتكى يوم 15/02/2017، ولكن بعد توجّهات عديدة ومنتكزة لاستيضاح مصير الاستئناف، وردت في يوم 21/05/2019 مكالمة هاتفية من وحدة الدعاوى في لواء "شاي"، وجاء فيها أنّ الاستئناف قد ضاع وطلب منّا إرساله ثانية. في يوم 4/09/2019 وصلت رسالة رفض للاستئناف وجاء فيها: "نتيجة لخلل في العثور عليه" فإنّ المشتكى ضده (مشتبه محتمل) لم يُحقّق معه إلا في يوم 17/7/2016، ورفض التعاون مع التحقيق. وجاء في القرار أيضًا: "ثمة أدلة حقيقية" ضدّ المشتكى ضده. ومع ذلك، فإنّ المادة 14 من قانون الشبيبة (المقاضاة والعقاب وطرق المعالجة) تنض على أنّ مقاضاة شخص ما جرح جنحة ارتكباها وهو قاصر، بعد سنة من يوم ارتكاب الجنحة، تستوجب الحصول على موافقة المستشار القضائي للحكومة. وقد اعتقدت وحدة الادعاء في لواء "شاي" أنّ ملابسات المسألة لا تبرّر تقديم هذا الطلب إلى المستشار القضائي، إذا أخذنا بعين الاعتبار مضي أربع سنوات على يوم الحادثة. وقد تبنى قسم الاستئنافات في نيابة الدولة هذا الموقف أيضًا، ملف بيش دين 3443/15.

5 | الشرطة أخفقت بالتحقيق في الجرائم الأيديولوجية

يشير تحليل الملابس التي رافقت إغلاق ملفات التحقيق إلى أن الشرطة أخفقت بالتحقيق في 82% من الملفات التي فُتحت منذ 2005 والتي انتهى علاجها بنتائج معروفة (1,020 ملفاً من أصل 1,247 ملفاً). 15 وتشير نسبة الإخفاقات العالية إلى فشل بنوي متواصل لجهات إنفاذ القانون في معالجة الجريمة الأيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

أغلقت 977 ملفاً بمسوّغ أن الفاعل مجهول أو لعدم كفاية الأدلة، ما يشير إلى أن الشرطة رأت وجود جنحة لكنها أخفقت في العثور على مشتبهين بهم أو في بلورة أدلة كافية لتقديمهم للمحاكمة. وقد جرى إغلاق 35 ملف تحقيق بمسوّغ غياب ذنب جنائي، ولكن بعد فحص الملف قُدمت بيش دين استئنافاً على إغلاقها لأنها اعتقدت أن ثمة أدلة على ارتكاب جنحة، أو أن التحقيق المتعلق بها لم يُستنفد. وعليه، فإن هذه الملفات أيضاً مشمولة في مجمل الملفات التي انتهت بنتيجة تشير إلى الفشل. وإلى جانب ذلك، فقد ضاعت 8 ملفات لدى الشرطة الإسرائيلية ولم يُحقّق فيها قط، وهي الأخرى مشمولة في مجمل الملفات التي أخفقت الشرطة في التحقيق فيها.

تسويغات إغلاق ملفات التحقيق بين 2019-2005



* قديم استئناف على قرار إغلاق الملف بتسويغ غياب الذنب الجنائي.
** أغلقت الملفات بذرائع غياب المصلحة العامة، والمشتبه لا يقع تحت طائلة العقاب، وسلطة أخرى مخولة بالتحقيق في الحادثة، والتقدم.

6 | نتائج تحقيقات الشرطة بعد إقامة وحدة الجريمة القومية (2019-2014)

بدأ في مطلع العام 2013 عمل فريق الجريمة القومية في لواء "شاي" التابع للشرطة الإسرائيلية، بغية معالجة الجُنح التي تُعرّفها الشرطة على أنها جريمة قومية¹⁶ ويتمثل الهدف من وراء إقامة جسم شرطي متخصص في تحسين معالجة الشرطة الإسرائيلية لمثل هذه الجُنح. وسنقوم في هذا القسم من المستند بفحص نتائج معالجة جهاز إنفاذ القانون في الملفات التي كانت تحت رصد بيش دين في السنوات التي تلت إقامة الفريق (2014-2019)، بغية الاستدلال على أداء جهاز إنفاذ القانون في الضفة الغربية إبان هذه السنوات.

15 أستاذية من هذا العدد ملفات انتهت معالجتها إلا أن الشرطة الإسرائيلية لم تفصح عن مسوّغات إغلاقها.

16 "عزفت أحداث" الجريمة القومية" على أنها أفعال جنائية تشمل المش بالناس و/أو بالملكات، والتي يرتكبها شخص واحد أو مجموعة «...» والتي جرت أو حُطّ لها من أجل التأثير على مسألة سياسية أو أيديولوجية أو دينية «...» وفي حزمة الجرائم المذكورة أعلاه جنح كثيرة ومتنوعة ترد في سجل القوانين «...» في حين أن الدافع من وراء ارتكاب هذه الجُنح المذكورة هو العنصرية أو الكراهية كما عزفتا في سجل القوانين...» رسالة من المحامية الضابطة حموطال سباج، المسؤولة عن حرية المعلومات في وحدة شكاوى الجمهور، الشرطة الإسرائيلية، 2014/3/18، رداً على طلب لبش دين وفقاً لقانون حرية المعلومات.

من بين 308 ملفات تحقيق رصدتها بيش دين، والتي فُتحت منذ 2014،¹⁷ انتهت المعالجة في 273 ملفاً، واتخذت جهات التحقيق والادعاء قرارات بشأنها:¹⁸

• 248 ملفاً أُغلقت في نهاية التحقيق من دون تقديم لوائح اتهام (91% من الملفات).

• في 25 ملفاً قُدمت لوائح اتهام (9% من الملفات).

من مجمل الملفات التي أُغلقت من دون تقديم لوائح اتهام، أبلغت الشرطة الإسرائيلية بيش دين بالمسوغات التي كانت من وراء إغلاق 245 ملفاً منها. ونرى أن تقسيم الملابس التي أُغلقت فيها ملفات التحقيق يشير إلى أن 192 ملفاً أُغلقت في ملابس تشير إلى إخفاق الشرطة في تحقيقها، وذلك من مجمل 270 ملفاً انتهى علاجها بنتيجة معروفة.¹⁹ من بينها 152 ملفاً أُغلقت بمسوغ فاعل مجهول، و32 ملفاً أُغلقت لعدم كفاية الأدلة. وتشير هذه المسوغات إلى أن الشرطة أيقنت وقوع جنحة، لكنّها أخفقت في العثور على مشتبهين أو في بلورة ما يكفي من الأدلة لتقديمهم للمحاكمة. وإلى هذه الملفات أُضيفت 8 ملفات أُغلقت بمسوغ غياب الذنب الجنائي، ولكن بيش دين قَدّمت استئنافات على إغلاقها لأنّها رأت أن التحقيق لم يُستنفذ.²⁰ يتّضح من هنا أن نسبة الإخفاقات في تحقيقات الشرطة خلال السنوات الست الأخيرة كانت 71% (192 ملفاً من أصل 270 ملف تحقيق)، وهو معطى يُشكل تحسناً مقابل نسبة إخفاقات بلغت 82% بين السنوات 2005-2019، إلا أن نظرة قريبة على الوضع تكشف صورة مغايرة.

تشير معطيات بيش دين بخصوص الأعوام 2017-2019، بالذات إلى حدوث ارتفاع في نسبة ملفات التحقيق التي أُغلقت وسط ملابس تشير إلى إخفاق الشرطة. ف 4% فقط من الملفات التي انتهت معالجتها بنتيجة معروفة بين الأعوام 2017-2019 أفضت إلى تقديم لوائح اتهام (4 ملفات من أصل 91 ملف تحقيق)، وبلغت نسبة الإخفاقات في التحقيقات 77% (69 ملفاً من أصل 89 ملف تحقيق). في عام 2018 وحده وصلت نسبة الإخفاقات في التحقيقات إلى 92% - 35 ملفاً من أصل 38 ملف تحقيق انتهت معالجتها بنتيجة معروفة أُغلقت لأن الشرطة لم تنجح في العثور على مشتبهين أو في جمع ما يكفي من الأدلة.

بموازاة ارتفاع نسبة فشل تحقيقات الشرطة وعدد لوائح الاتهام المُتدني، نحن نلاحظ أيضاً ارتفاعاً مقلماً في عدد الجنح، وذلك بعد سنوات من توثيق انخفاض نسبي على الأرض. ومن خلال رصد مؤسسة OCHA التابعة للأمم المتحدة²¹ لعدد الجنح الأيديولوجية ضد الفلسطينيين المرتكبة في الضفة الغربية، يتّضح أن هناك انخفاضاً طرأ بين السنوات 2014-2016،²² وفي السنوات الثلاث الأخيرة (2017-2019) طرأ ارتفاع جديد على عدد الحالات التي مُرس فيها العنف ضد فلسطينيين، وخصوصاً في الأحداث التي أدت إلى أضرار في الممتلكات.²³ وحتى أن بعض المنشورات الصحفية اقتبست جهاز الأمن الإسرائيلي بأن ارتفاعاً طرأ في عام 2019 على فداحة الجنح أيضاً.²⁴ الارتفاع في عدد الجنح وفي فداحتها هو نتيجة مباشرة لغياب إنفاذ القانون، الذي يمنح شعوراً بالحصانة لدى مرتكبي الجنح والمخالفات؛ فبالإضافة إلى استنفاد الإجراءات القانونية مع المجرمين، يكمن دور إنفاذ القانون الحقيقي في ردع انتهاك القانون.

يشير الإخفاق في التحقيقات وارتفاع عدد الجنح إلى عدم نجاح دولة إسرائيل في حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم ضد الانتهاكات، كما يستوجب القانون الدولي، وإلى فشل محاولاتها بالتحقيق فيما بعد في الجنح التي ارتكبت في نطاق مسؤولياتها. وزد على ذلك أن إقامة فريق جديد متخصص كئيلة في مكافحة الجريمة القومية لم تساعد في العثور على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، ولم تخلق أي رادع في وجه ارتكاب المخالفات، ولم تُؤد إلى تحسن بعيد الأمد على إنفاذ القانون في الضفة الغربية.²⁵

ونرى أن نتائج التحقيق في الجنح الأيديولوجية التي يرتكبها إسرائيليون في الضفة الغربية في السنوات الـ 15 الأخيرة، تشير إلى أن دولة إسرائيل تُخفق في أداء واجبها بحماية الفلسطينيين في وجه من يرغبون بإلحاق الأذى بهم، وهي في واقع الأمر تُبقيهم بلا حول ولا عون أمام الاعتداءات والتنكيلات.

17 38% من الملفات تتعلّق بجنح عنف؛ 45% من الملفات تتعلّق بجنح ممتلكات؛ 15% من الملفات تتعلّق بحالات الاستيلاء على الأراضي؛ و2% من الملفات تتعلّق بجنح أخرى. في السنوات الست الأخيرة ثبتت هذه النسبة لشباب النسبة الموجودة في العينة العامة (2005-2019) بين أنواع الجنح المختلفة.

18 ما تزال معالجة 35 ملفاً جارية.

19 أي الملفات التي قُدمت فيها لوائح اتهام والملفات التي أُغلقتها الشرطة الإسرائيلية بمسوغ معروف.

20 زد على ذلك إغلاق 13 ملفاً بمسوغ غياب المصلحة العامة، وإغلاق ملف واحد بمسوغ أن الفاعل لا يقع تحت طائلة العقاب (ائتاء ارتكابه للجنة) وملف واحد إضافي أُغلق بسبب التقادم (ينظر إلى الحاشية رقم 13). لم تُبلغ الشرطة الإسرائيلية بيش دين بمسوغ إغلاق 4 ملفات تحقيق.

21 OCHA، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، هو جسم للمساعدة الإنسانية يقوم على جمع وتحليل المعلومات المتعلّقة بأحداث مختلفة في العالم، ومن ضمنها الضفة الغربية: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

22 من المعطيات التي جمعها "المكتب" بخصوص الاعتداءات التي اقترفها إسرائيليون وألحقت أضراراً جسدية، يتّضح وقوع 107 أحداث في عام 2014، و97 حادثاً في عام 2015، و30 حادثاً في عام 2016. وقد شوهد نمط مشابه بما يخضع للحوادث التي ألحقت بالأضرار بالممتلكات: 217 حادثاً في عام 2014، و130 حادثاً في عام 2015، و68 حادثاً في عام 2016. وقد أحصى مكتب OCHA الأحداث التي وقع خلالها ضرر جسدي وضرر بالممتلكات سوية كأحداث ضرر جسدي فقط. يُنظر إلى التقرير السنوي لمكتب OCHA لعام 2016، 2016، *Fragmented Lives: Humanitarian Review*، ص 7.

23 بلغ مكتب OCHA بوقوع 52 اعتداءً اقترفها إسرائيليون وألحقت أضراراً جسدية في عام 2017، و72 اعتداءً مشابهاً في عام 2018، و65 اعتداءً في عام 2019. وشخص "المكتب" نمطاً خطيراً آخر يخضع للحوادث التي ألحقت بها إسرائيليون أضراراً بممتلكات فلسطينية: 112 حادثاً في عام 2017، و219 حادثاً في عامي 2018، و243 حادثاً في عام 2019. يُنظر إلى التقرير حول عنف المستوطنين لدى منشورات "المكتب"، *Settler-related Violence*، الزيارة الأخيرة للرابطة يوم 27/11/2019. وتشير معطيات الجهاز الأمني الإسرائيلي هي الأخرى، إلى حصول ارتفاع في عام 2018 بأعمال العنف والإحراق بالممتلكات، اقترفها يهود ضد فلسطينيين؛ "من المعطيات غير النهائية التي جمعت حتى منتصف كانون الأول، يتّضح وجود 482 حادثاً كهذا في السنة المنصرمة، ما يشكل ارتفاعاً أكثر من ثلاثة أضعاف قياساً بعام 2017 التي وقعت فيها 140 حادثة «...» عاموس هرثيل، ارتفاع حاد في الجريمة القومية اليهودية في 2018؛ عدد الأحداث في الضفة يزيد بثلاثة أضعاف، هارتس، 6/01/2019.

24 هچار شيرازف انخفاض جرائم الكراهية ضد الفلسطينيين، لكن مستوى الجرائم في ارتفاع، هارتس، 15/12/2019.

25 منذ مطلع السنة وحتى يوم 17/12/2019، أُضيف 50 ملف تحقيق جديداً إلى قاعدة بيانات بيش دين، والحديث عن عدد مماثل للملفات التي أُضيفت إلى قاعدة البيانات عام 2018، الأمر الذي يشير إلى جمود متواصل في قدرة الردع لدى الشرطة الإسرائيلية.